الفصل الخامس

اضمحلال الزراعة فى اوربا و طرق علاجها

- مظاهر اضمحلال الزراعه فى اوربا
- اسباب اضمحلال الزراعه
- طرق علاج الزراعة فى انجلترا
- تشجيع الملكيه الصغيره –التعاون الزراعى –التسليف الزراعى – التعليم الزراعى –النقابات الزراعيه – تحسين الحياة الريفيه –تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسيه راى حسب العمال –راى حسب المحافظين –راى حسب الاحرار

على الرغم من ان بذور اضمحلال الزراعة وضعت فى أواخر القرن الثامن عشر وكان نموها بطريقة خفية لاتلفت النظر ، كتناقص عدد المشتغلين بالزراعة من ٣٤% من مجموع السكان سنة ١٨١١ ، إلى ٢٨% سنة ١٨٣١ و ١٦% سنة ١٨٥١ ، فقد كانت الزراعة فى انجلترا فى تقدم ورخاء عظيمين إلى سنة ١٨٧٥ ، بل إن الفترة الواقعة بين سنة ١٨٥٣ و ١٨٧٣ تعتبر بحق العثر الذهبى للزراعة فى انجلترا . ويعلل هذا الرخاء الزراعى فى ذلك الوقت بأسباب عديدة أغلبها عرضى مؤقت ، وأهمها :

١-اعتماد انجلترا على انتاجها الزراعى الداخلى فى عصر نابليون بسبب كثرة مشاغلها الحربية وخضوع أوربا للنظام القارى ، ولذا بقيت أسعار الغلات الزراعية مرتفعة وعظمت مكاسب الملاك.

٢-اتباع انجلترا لسياسة الحماية الزراعية باصدارها قوانين القمح سنة ١٨١٥ ، ولذا نقت منافسة الواردات الزراعية ، وبقيت الأسعار مرتفعة والمكاسب كبيرة .

٣-عندما ألغيت قوانين القمح سنة ١٨٤٦ إجابة لرغبة سكان المدن المشتغلين بالصناعة والتجارة بعد أن كثرت الشكوى من غلاء المعيشة لم تنخفض أسعار الغلات الزراعية كما كان منتظراً ، بل استمرت مرتفعة لمدة نحو ثلاثين سنة ، وظلت الزراعة ناعمة برخاء عظيم حتى سنة ١٨٧٥ ، وذلك بسبب تأخر طرق المواصلات العالمية وقلة الواردات الاجنبية . فان السكك الحديدية والبواخر ظهرت فى الربع الأول من القرن الماضى ولكنها بقيت فى حاجة الى تحسينات كثيرة ووقت طويل قبل أن تنتشر آثارها فى الدول الزراعية الكبرى كأمريكا والروسيا ، ولذا استمرت زراعة انجلترا فى مامن من المنافسة الجدية حتى بعد اتباع انجلترا لسياسة حرية التجارة .

٤-كثرة الطلب على الغلات الزراعية نظراً لسرعة تزايد السكان فى المدن الصناعية ، فان التقدم العظيم فى الانتاج الرزاعى فى خلال القرن التاسع عشر كان أقل دائماً من الطلب عليه ولذا بقيت الأسعار مرتفعة . وكانت طبقة كبار الملاك وقتئذ فى موقف تغبط عليه خقاً ، نظراً لمقدرتها على زيادة الانتاج الزراعى فى الوقت الذى كانت فيه أسعار الغلات الزراعية فى صعود مطرد.

غير أن تلك الحالة لم تلبث طويلاً ، ففى سنة ١٨٧٥ بدأ اضمخلال الزراعة فى انجلترا ، وهو الاضمحلال الذى تعاينه تلك البلاد حتى اليوم ، والذى يعتبر من اهم مشاكلها الاقتصادية . فقد حدث فى تلك السنة وفى السنوات الثلاثة التالية لها ان ساء الجو فى انجلترا فغرزت الأمطار ، وفسد المحصول ، وانتشر الطاعون بين الماشية . ولذا احتمل المزارعون خسائر فادحة ، واخذت انجلترا فى استيراد مقادير كبيرة مما احتاجت إليه من الغلات الزراعية من أمريكا والروسيا . وساعدها على ذلك أن طرق المواصلات الحديثة بلغت من التقدم فى ذلك الوقت درجة سمحت لها بنقل السلع الكبيرة الحجم والرخيصة الثمن بكميات عظيمة وسرعة كبيرة وأجور منخفضة . فلما تخلصت وراعة انجلترا سنة ١٨٨٠ من المصائب الطبيعية التى انتابتها ، وجدت أسعار الغلات فى هبوط شديد لكثرة الواردات الاجنبية وشدة تزاحمها فى الاسواق ، ولذا عجزت عن النهوض من كبوتها وظلت فى اضمحلالها حتى الآن.

مظاهر اضمحلال الزراعة :

١-**هبوط أسعار الغلات الزاعية:** لاسيما القمح، كما يتبين من الجدول الآتى:

السنة	سعر القمح بالشلنات
١٨٧٥	٤٥ للربع
١٨٨٥	٣٢
١٨٩٥	٢٣

ولـيس بخـاف أن هبـوط الأسـعار هـو أول وأهـم مظهـر للأزمـات الاقتصادية، لأنه يضر المنتجين ضرراً بليغاً ويؤدى إلى نقص الانتاج وقلة تداول النقود وانتشار البطالة والفقر . وقد كانت زراعة انجلترا عاجزة عن الدفاع عن نفسها والعمل على رفع الأسعار بسبب ما احتملته من الخسائر الفادحة فيما بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٩، ولاتباع البلاد سياسة حرية التجارة. غير أن المستهلكين من سكان المدن رخبوا بهذا الهبوط فى الأسعار لأنه زاد قوتهم الشرائية ، وساعد على رخص الانتاج الصناعى ، ورخص أسعار المصنوعات ، وزيادة رواجها فى الأسواق الداخلية والخارجية .

٢-نقص المساحة المزروعة نظراً لتخول الأراضى من الزراعة الى الرعى، لأن قلة مكاسب المزارعين بسبب هبوط الأسعار المستمر حمل كثيرين منهم على الاقلاع عن الزراعة والانصراف الى رتبة الأغنام والمواشى ، إذا لم يتطلب ذلك ما تطلبته الزراعة من رؤوس أموال ونفقات سنوية كبيرة.

السنة	مساحة الاراضي المزروعة	مساحة اراضي الرعي
١٨٧١	١٨.٤ مليون فدان	١٢.٤ مليون فدان
١٨٨١	١٧.٤	١٤.٦
١٨٩١	١٦.٤	١٦.٤
١٩٠١	١٦.٤	١٦.٧

على أن انجلترا لم تكن وقتئذ الدولة الوحيدة التى نقصت فيها المساخة للزروعة نقصاً واضحاً ، بل شاركتها فى ذلك أغلب دول أوربا الغربية فى حين أن الدول المستعمرة حديثاً كأمريكا واستراليا ، وكذلك دول أوربا الشرقية مثل روسيا ، عملت فى ذلك الوقت على توسيع المساخة المرزوعة فيها بكل وسيلة ، وهاك بيان بذلك:

المساحة المرزوعة قمحاً مقدرة بمليون الفدان

الدولة	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٣
بريطانيا العظمى	٣.٧	٣.١	٢.٥	١.٦
فرنسا	١٥.٨	١٧	١٩.٦	١٦
ايطاليا	١١.٥	١٠.٩	١٠.٩	١١.٣
المانيا	٤.٩	٤.٥	٤.٨	٤.٥
المجر	٥	٦	٧.٣	٩.٢
الروسيا	٢٨.٧	٢٨.٩	٢٨.٩	٤٥.١
كندا	١.٦	٢.٣	٢.٧	٤.٤
الولايات المتحدة	١٨.٩	٣٧.٩	٣٦.١	٤٩.٥

٣-نقص الانتاج الزراعى وزيادة اعتماد انجلترا على الواردات الزراعية الاجنبية:

كانت انجلترا فيما بين سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٤٥ قادرة على انتاج ما يكفى من القمح لغذاء ٢٤٥ مليون نسمة ، أو نحو ٩٠% من مجموع سكانها، أما فى سنة ١٩٠٦ فان انتاجها من القمح لم يكف سوى ٤.٥ مليون نسمة ، أى نحو ١٠.٦% من مجموع السكان . ولم يعوض هذا النقص الكلى والنسبى فى انتاج القمح وغيره من الغلات الزراعية ماكان منتظراً من زيادة الغلات الحيوانية كاللحوم والصوف والألبان ومستخرجاتها ، فان تلك الغلات لم تزد

فيما بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩٠٦ اكثر من ٥% على الرغم من زيادة مساحة أراضى الرعى ٣٣%.

وقد نتج عن ذلك ان انجلترا أخذت فى الاعتماد فى الواردات الزراعية والحيوانية اعتماداً متزايداً ، حتى فاقت فى ذلك بقية دول العالم ، وزادت قيمة واردتها الغذائية من ١٢٤.٠٠٠.٠٠٠ جنية سنة ١٨٧٥ إلى ٢٠٥.٠٠٠.٠٠٠ جنية سنة ١٩٠٥ ، ولا تظهر اهمية تلك الزيادة الحقيقية إلا إذا ذكرنا ماحدث بعد سنة ١٨٧٥ من هبوط عظيم فى الاسعار ، ومن ذلك يتبين أن واردات انجلترا الغذائية زادت فى مدة ثلاثين سنة نحو ١٣٠%، اى نحو اربعة أمثال زيادة السكان فى تلك الفترة .

ويوضح الجدول الآتى مقدار زيادة واردات انجلترا من القمح والشعير مقدره بمليون الهندردويت

السنة	القمح	الشعير
١٨٥١ – ١٨٥٥	١٤	٢.٣
١٨٦١ – ١٨٦٥	٢٨	٥.٧
١٨٧١ – ١٨٧٥	٤٤	١١
١٨٨١ – ١٨٨٥	٥٨	١٢
١٨٩١ – ١٨٩٥	٦٩	٢١
١٩٠١ – ١٩٠٥	٨٧	٢٤

٤-**نقص عدد سكان الريف:** كان طبيعياً ان يؤدى اضمحلال الزراعة إلى تناقص عدد سكان الريف وبخاصة طبقة العمال الزراعيين ، وذلك لاسباب عدة كتحول كثير من الأراضى الزراعية إلى الرعى ، والتوسع فى استخدام الآلات التى خلت محل العمال ، ورغبة الملاك والمستأجرين فى تخفيض

نفقاتهم إلى أدنى حد . وقد عملت كل تلك الظروف على طرد العمال من الريف ، بينما عملت فى مقابلتها ظروف كثيرة على اجتذاب العمال نحو المدن كارتفاع الأجور فيها، وتوفر الحاجيات والكماليات ، وتعدد سبل الرزق .

ويتضح من الجدول الآتى مقدار تناقص عدد العمال الزراعيين فى انجلترا فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩٠١ .

السنة	عدد العمال الزراعيين
١٨٧١	٩٢٢.٠٥٤
١٨٨١	٨٣٠.٤٥٢
١٨٩١	٧٥٦.٥٥٧
١٩٠١	٩٦.١٠٥

ويظهر من ذلك أنه فى خلال ثلاثين سنة انسحب نحو ثلث العمال الزراعيين مع اسراتهم من الريف ، وبلغ مجموع عددهم نحو مليون نسمة ولم تكن هذه الظاهرة مقصورة على انجلترا وحدها فى ذلك الوقت، بل شاركتها فى ذلك اغلب دول أوربا الغربية ، غير أنها لم تبلغ فى إحداها ما بلغته فى انجلترا من السرعة والخطورة .

وقد نتج عن هذه المهاجرة العظيمة من الريف فى انجلترا ثلاث نتائج سيئة وهى:

(أولاً) شدة ازدحام المدن الصناعية بالسكان الزائدين عن حاجة العمل، مما أدى الى تفاقم مشكلة المحافظة على الامن ، وتوفير سبل العمل والمساكن وطرق الاحسان المنظمة فى تلك المدن .

(ثانياً) قلة الأيدى العاملة فى الريف وبخاصة فى بعض الفصول الزراعية فان تناقص العمال الزراعيين كان اسرع من تناقص الطلب على الأيدى العاملة فى الريف .

(ثالثاً) انحطاط مستوى سكان الريف بوجه عام ، إذ أقبل على المهاجرة من الريف أغلب الأفراد الممتازين بالشباب والنشاط وروح المغامرة والاعتماد على النفس ، ولم يبق فيه سوى حثالة السكان كالمسنين وضعاف البنية أو العزيمة . ولذا أصبح سكان الريف أحط طبقات المجتمع فى انجلترا ، ولم ينعموا بنصيب يذكر من التقدم العظيم الذى امتاز به القرن التاسع عشر .

أسباب اضمحلال الزراعة :

كانت أسباب اضمحلال الزراعة فى انجلترا موضع بحث كثير من الكتاب واللجان الرسمية العديدة منذ أواخر القرن الماضى ، وعلى الرغم من تشعبها وكثرتها فانه يمكن تقسيمها الى اسباب عامة واسباب خاصة . فأما الأسباب العامة فهى التى لم تكن مقصورة على انجلترا ، وانما ظهرت آثارها فى بقية دول اوربا الغربية حوالى سنة ١٨٧٥ ، واحدثت فيها ازمة زراعية متباينة فى الخطورة بخسب ظروف كل منها أما الأسباب الخاصة فهى التى كانت مقصورة على انجلترا وحدها وجعلت ازمة الزراعة فى تلك الدولة أشد حدة وابعد مدى مما كانت عليه فى بقية الدول .

وتتخلص الأسباب العامة فيما يأتى:

١-**قيام الصانعة الحديثة:** إن الثورة الصناعية التى ظهرت فى انجلترا بعد سنة ١٧٦٠ وانتقلت منها الى اوربا فى النصف الأول من القرن الماضى كانت بلا ريب فى طليعة أسباب اضمحلال الزراعة ، لما بين الصناعة والزراعة من منافسة وتضارب دائم فى المصلحة . فان قيام المصانع الكبيرة وتعدد الاعمال فيها وتركزها فى أقاليم معينه يؤدى حتماً إلى اجتذاب سكان الريف إلى المدن الصناعية الجديدة ، فيصبح أكثر السكان مشتغلين بالصناعة وبذا تفقد الزراعة مكانتها كالمهنة الرئيسية للشعب والأساس الاقتصادى لحياة الدولة . وقد تنتعش الزراعة مؤقتاً بسبب نهضة الصناعة وما يتبعها من زيادة الطلب على الغلات الزراعية وارتفاع أثمانها ، غير أن تلك الحالة لا تدوم طويلاً ، لأنه ليس من مصلحة المشتغلين بالصناعة غلاء المأكولات والمواد الخام الزراعية ، ولذا يعملون على تخفيض أثمانها بكل الوسائل ، واهمها التوسع فى الاستيراد من الخارج ، واتباع حرية التجارة فيما يختص بالزراعة ، وان أدى ذلك الى الضرر بالمزارعين.

وقد كانت الزراعة فى انجلترا اكثر شعوراً منها فى فرنسا والمانيا بتلك النتائج المترتبة على قيام الصناعة الحديثة وذلك لسببين:

(الأول) إن أغنى أقاليم انجلترا فى المعادن تقع فى الشمال والغرب حيث لاتجود الزراعة بسبب كثرة الجبال وغزارة الامطار ، ولذا استلزم قيام الصناعة فى تلك الأقاليم تغييراً جوهرياً فى توزيع السكان نظراً لمهاجرتهم إليها من الاقتاليم الزراعية الواقعة فى الجنوب والشرق ، وهى الأقاليم التى كانت قلب انجلترا النابض ومركز ثروتها ومدينتها حتى اوائل القرن التاسع عشر وقد نتج عن ذلك ان انتقل مركز النقل فى انجلترا بانتقال أغلبية السكان، وانقطعت الصلة بين الصناعة والزراعة ، وظهر التضارب بين مصالحها فى أجلى صوره

. فى حين ان قيام الصناعة فى فرنسا وألمانيا لم يستلزم تغييراً عظيماً فى توزيع السكان بسبب وجود المعادن فى الأقاليم الزراعية الغنية أو على مقربة منها .

(الثانى) عظم تقدم الصناعة ونجاحها فى انجلترا بالنسبة إليها فى فرنسا والمانيا فى القرن الماضى . ونظراً لتأصل الروح الدستورية فى انجلترا وتسلط الأغلبية على حكومة البلاد ، كان طبيعيا أن تضحى مصلحة الزراعية لخدمة الصناعة بعد أن اصبحت الأخيرة أهم مصدر لثروة البلاد وقوتها ، ولذا كان كفاح الأحزاب على مصير قوانين القمح فى انجلترا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كفاحاً فى الحقيقة بينت الصناعة والزراعة لمعرفة أيهما تكون له الغلبة فى تحديد سياسة البلاد ، وكان الغاء تلك القوانين سنة ١٨٤٦ بمثابة إعلان لانتصار الصناعة وهزيمة الزراعة فى انجلترا.

٢-تحسن طرق المواصلات العالية كالبواخر والسكك الحديدية ، بسبب كثرتها وتنوعها وانتشارها فى كل الاقطار ، وماصحب ذلك من التقدم المطرد فى سرعتها ومقدرتها على نقل البضائع وتدرج اجورها فى الانخفاض ، مما أدى إلى تشجيع الانتاج الزراعى وزيادته زيادة هائلة فى الدول المستعمرة حديثاً كأمريكا ، والدول القليلة السكان بالنسبة الى مساحتها كالروسيا ، فاقبلت تلك الدول على إغراق الأسواق الأوربية بصادرتها الزراعية الرخيصة وكانت تلك الصادرات قليلة حتى سنة ١٨٧٠ بسبب قلة الانتاج وقلة وسائل النقل وغلائها ، فلم تنافس الانتاج الزراعى فى دول اوربا الغربية وقئذ، وإنما أكملت ماظهر فيه من نقص بالنسبة للطلب المتزايد عليه . أما بعد سنة ١٨٧٠ فقد أخذت الواردات الزراعية فى غزو الأسواق الأوربية بكميات متزايدة وأسعار متدرجة فى الانخفاض ، ولذا عمدت جميع الدول الصناعية ماعدا انجلترا الى حماية زراعتها من تلك المنافسة الخطيرة.

وكانت لتحسين طرق المواصلات العالمية فى الربع الأخير من القرن الماضى نتيجتان متناقضتان بالنسبة إلى الزراعة وهما :

(الأولى) تشجيع الانتاج الزراعى فى دول كثيرة كأمريكا والأرجنتين والهند والروسيا واستراليا ، فأصبحت تلك الدول قادرة على تصريف غلاتها فى الأسواق العالمية بعد أن كانت تلك الغلات مثصورة على الأسواق المحلية الضيقة . وانتشر السكان فى الأقاليم الداخلية فى تلك الدول واشتغلوا بفلاحه اراضها البكر والاستفادة من التحسينات الحديثة فى وسائل الزراعة وأهمها ألالات الجديدة كالمحاريث البخارية وآلات الحصاد التى تقتصد كثيراً من الوقت والأيدى العاملة . وعندئذ زادت صادرات الحبوب وغيرها من الغلات من تلك الدول زيادة عظيمة نظراً لانخفاض مصاريف الانتاج والنقل إلى أدنى حد .

(الثانية) تقليل الانتاج الرزاعى فى غرب أوربا بسبب الهبوط المستمر فى الأسعار، وهو الهبوط الذى كان متمشياً مع الانخفاض المطرد فى مصاريف النقل . وكانت انجلترا اكثر الدول شعوراً بذلك نظراً لتمسكها بسياسة خرية التجارة ، والخسائر التى اختملها المزارعون بسبب فساد المحصول فيما بين سنة ١٧٨٧٥ وسنة ١٨٧٩ ، ولذا كانوا عاجزين عن استرداد رخائهم السابق ومقاومة المنافسة الاجنبية ، فزاد موقفهم سوءاً بمرور الوقت.

اما الأسباب الخاصة بانجلترا فتتلخص فيما يأتى :

١-كبر الملكيات الزراعية فى انجلترا : فلن قلة عدد الملاك بالنسبة إلى مجموع السكان جعلتهم عاجزين عن اكتساب عطف الأغلبية وتغيير للسياسة الجمركية لمصلحتهم كما فعل الملاك فى فرنسا وألمانيا، وذلك لأن ما حدث من هبوط الأسعار كان فى مصلحة تلك الأغلبية. وقد قامت الحكومة سنة ١٨٧٦ بعمل إحصاء زراعى عام تبين منه مايأتى:

عدد الملاك	مقدار ما ملكه كل منهم	مجموع الملكيات	النسبة المجموع الكلى
٤.٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠ فدان	١٩.٠٠٠.٠٠٠ فدان	٤ / ٧
١٤٧.٦٥٧	اقل من ١٠٠٠	١٤.٠٠٠.٠٠٠	٣ / ٧

وتتضح من ذلك جلياً قلة عدد الملاك فى انجلترا وسوء توزيع الأراضى بينهم ، فان مجموع الملاك (نحو ١٥٠.٠٠٠ نسمة) كان أقل من ١/١٧٠ من مجموع السكان ، مع أن عدد الملاك فى فرنسا وقتئذ كان ٥.٦٠٠.٠٠٠ نسمة ، وفى بلجيكا نحو مليون نسمة أى بنسبة ١/٧ مجموع السكان فى كل من الدولتين .

ولم تقتصر أضرار الملكية الكبيرة فى انجلترا على قلة عدد المشتغلين بالزراعة والمدافعين عنها وقت محنتها ، بل شملت أيضاً سرعة تناقص الانتاج الزراعى لأن المالك الكبير أقل عناية بزراعة أرضه واستثمارها إلى أقصى حد من المالك الصغير ، وبخاصة إذا كان مقيماً فى المدن بعيداً عن املاكه ، ولا يضيره ان يترك جانباً من ارضه بلا زراعة نظراً لما ينعم به من ثروة طائلة ، مع أن ذلك يعود بالضرر الكبير على الأمة فى مجموعها . ومن هذا يتبين أن كثرة رؤوس الأموال المشتغلة بالزراعة أحدثت فى اواخر القرن التاسع عشر عكس النتائج التى احدثتها فى أوله ، فعندما كانت الأسعار مرتفعة عرف كبار الملاك كيف يعملون على زيادة الانتاج الزراعى للاستفادة مما درته الزراعة عليهم من مكاسب كبيرة، أما عند هبوط الأسعار فقد عملوا على تقليل الانتاج لكيلا يتعرضوا للخسائر الناجمة عن ذلك .

٢-اتباع انجلترا حرية التجارة منذ إلغاء قوانين القمح سنة ١٨٤٦ ، وكان ذلك فى نصلحة سكان المدن الذين تألفت منهم الأكثرية الساحقة فى البلاد، لأنه

كلما زادت واردات انجلترا الزراعية زادت صادراتها الصناعية للدول المتعاملة معها، كما انخفضت مصاريف انتاجها الصناعى بسبب رخص المعيشة وانخفاض الاجور ، وما تبع ذلك من هبوط الأسعار ورواج المصنوعات . وقد عملت انجلترا فى ذلك الوقت على الاستفادة من اسبقيتها فى الصناعة ومن خلو الأسواق من أية منافسة جدية واعتقدت بامكان اتباع الدول لمبدأ تقسيم العمل كما هو متبع بين الأفراد ، ورأت نفسها مهيأه بالطبيعة وبمنطق التطور التاريخي للانتاج الصناعى دون الزراعى ، ولذا رغبت فى الاستفادة من نتائج ذلك التخصص الى اقصى حد .

وعلى الرغم من ان اتباع مبدأ التخصص الاقتصادى بين الدول يتطلب فيما يتطلبه لنجاحة ضمان السلم العام وإجماع الدول العظمى على قبوله والعمل به (وهى أمور لم تتحقق حتى الآن) ، فان انجلترا قد استفادت اكثر مما أصابها الضرر من اتباع هذا المبدأ فى القرن الماضى ، لأن مالحقها من الخسائر بسبب اضمحلال الزراعة فيها لم يضارع المكاسب العظيمة التى غنمتها فى ميدان السياسة والتجارة والقوة الحربية بسبب مهارتها فى استغلال اسبقيتها فى الصناعة ، وهى ظرف استثنائى لم تحظ بمثله أية دولة اخرى غير انجلترا فى تاريخ العالم ، فلما تغيرت الظروف وظهرت دول صناعية كثيرة منافسة لانجلترا ومتبعة لمبدأ الاستقلال الاقتصادى – اى العمل على تشجيع الزراعة والصناعة فى وثت واحد – رأت انجلترا اخيراً أنها مضطرة إلى تغيير سياستها الجمركية خضوعاً لهذا المبدأ ايضاً ، حتى صار هذا المبدأ مسيطراً على السياسة الاقتصادية لجميع الدول قبيل الحرب العالمية الثانية .

طرق علاج اضمحلال الزراعة

إن من أغرب ما يلفت النظر فى تاريخ انجلترا الاقتصادى فى الازمنة الحديثة ما حدث من التغير الكبير فى الرأى العام البريطانى بشأن الزراعة ، فقد بقيت اكثرية الشعب منصرفه عن الرزاعة فى إبان اضمحلالها، ومتجهة بكليتها الى تشجيع الصناعة والتجارة بكل وسيلة ، حتى إذا تم اضمحلال الزراعة ووصلت الى الخضيض أخذ الراى العام يرثى لحالها ، ويرى أن اضمحلالها كارضة وطنية تهدد كيان الشعب وتنذر بالضرر العظيم إذا لم يعمل على اصلاحها فى اقصر وقت . ويعلل هذا التغير العجيب فى الراى العام البريطانى نحو الزراعة بأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية تتلخص فيما يأتى:

(أولاً) إن شدة اعتماد انجلترا على الواردات الزراعية الاجنبية ، وعدم كفاية انتاجها الزراعى بحاجة سكانها لاكثر من نحو ثمانية اسابيع فى كل عام ، يعتبر من الوجهة السياسية خطراً جسيماً على حياة الدولة فى وقت الخرب لانه إذا نجحت دولة فى قطع سبل الواردات الزراعية عن انجلترا (كما حاولت المانيا ذلك بواسطة الغواصات والطائرات فى الحربين العالميتين الاخيرتين) فان انجلترا تضطر الى التسليم اليها مهما ملكت من امبراطورية واسعة ومعدات حربية فائقة ، وتكون إذ ذاك كالمصارع الذى تصيبه فى مبدأ المصارعة ضربة قاضية فيرتمى مغمياً عليه وتحل به الهزيمة دون أن يتمكن من استخدام عضلاته الثوية ومؤهلاته الفنية للدفاع عن نفسه ، وسواء اكان خطر انقطاع الواردات الزراعية عن انجلترا وهمياً ام حقيقياً ، فان الراى العام لا يطيق التعرض له بأية خال ، ويعتقد أن الزراعة هى الخلقة الضعيفة فى سلسلة الخلقات التى تتألف منها قوة انجلترا، ومن المعروف ان قوة السلسلة لاتقاس إلا

بقوة أضعف خلقاتها . ولذا صار اصلاح الزراعة وزيادة انتاجها من الأمور التى لا تهم المشتغلين بالزراعة فحسب ، بل جميع السكان على الاطلاق .

(ثانياً) إن عدم التوازن فى توزيع السكان فى انجلترا ، بسبب كثرة سكان المدن وقلة سكان الريف عن الحاجة (نسبة ١٠ : ١) يعتبر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التى يصعب حلها إلا إذا انتعشت الزراعة وعاد اليها رخائها والحق أنه ليست هناك دولة فى العالم يعيش اغلب سكانها فى المدن كأنجلترا ، ولذا تشكو فيها المدن من مساوئ كثيرة السكان كالبطالة وتعقد مشكلة المساكن والمرور والمحافظة على الأمن والوقاية الصحية والتعليم الخ ، فى حين يشكو الريف من قلة الأيدى العاملة فيه ، ومن الجمود وانخطاط الحالة المعنوية عند سكانه ، ومن إهمال الحكومة بشأنه .

وفضلاً عن هذه المشكلة الاجتماعية الناشئة عن اختلال التوازن فى توزيع السكان ، فانه توجد مشكلة اقتصادية كبرى وهى اختلال التوازن فى توزيع الثروة الاهلية ، بسبب قيام حياة الدولة على النظام الرأسمالى ، سواء اكان ذلك فى الزراعة ام الصناعة ان التجارة . ومهما ثيل فى مدخ هذا النظام او فى قدحة ، فأنه يؤدى بلا ريب الى تجمع الثورة الاهلية فى أيد قليلة ، وحرمان الأيدى العاملة الكثيرة مما تعتبره نصيبها المشروع من تلك الثروة . وينجم عن ذلك ضعف القوة الشرائية عند اكثرية الامة ، وانتشار الفقر والآراء الاشتراكية او الثورية ، وكثرة التنافر بين العمال وأصحاب الأعمال مما يهدد حياة الدولة الاقتصادية والساسية فى الصميم ولذا كان المفكرون فى انجلترا يرون ضرورة تحسين حالة الزراعة فى تلك البلاد لكى يسهل إعادة التوازن فى توزيع السكان وتوزيع الثروة الأهلية بينهم .

(ثالثاً) إن مبدأ التخصص الاقتصادى الذى كان قائماً فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الماضى ، والذى حملها على توجيه عنايتها الى

الصناعة وإهمال الزراعة ، كان من الصعب التمسك به او الدفاع عنه بسبب انفراد انجلترا به ، واتباع بقية الدول الكبرى لعكس هذا المبدأ وهو الاستقلال الاقتصادى . ولذا كان لزاماً على انجلترا أن تقتدى ببقية الدول وتمنح الزراعة نصيبها من المساعدة والحماية .

وفضلاًعن ذلك فقد تبين للرأى العام فى انجلترا أنه من الاسراف وسوء التدبير إهمال البلاد لاحدى مواهبها ، ولمورد عظيم من موارد ثروتها الطبيعية الكيرة ، أى الأراضى الزراعية الواسعة بحجة استثمار بعض الموارد الاخرى كثروتها المعدنية او موقعها الجغرافى .

تلك اهم الأسباب التى حملت الرأى العام البريطانى على زيادة الاهتمام بتشجيع الزراعة فى الأزمنة احديثة . غير ان مجرد الاهتمام بأمر لا يكفى لضمان نجاحة وتنفيذه ، إذ يجب لذلك وضع الخطط الحكيمة بعد دراسة عميقة ودقيقة ، ثم العمل على تنفيذ تلك الخطط بأناة وصبر وكياسة . ولكنا نشاهد أن اجماع الرأى العام على ضرورة تشجيع الزراعة يقابلة تباين كبير بين الزعماء والأحزاب فى تعيين انجح الوسائل لتحقيق ذلك الغرض . وليس ذلك بالامر الغريب نظراً لتشعب الموضوع وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بحياة الدولة الاقتصادية ، وعلاقاتها التجارية والسياسية بالدول الاخرى . ولذا نكتفى بدراسة ما تم من الاصلاحات الزراعية فى انجلترا ، وبيان وجهة نظر الأحزاب السياسية الكبرى فى هذا الموضوع الخطير .

وتتلخص طرق علاج الزراعة فى انجلترا فيما يأتى :

١- تشجيع الملكية الصغيرة لكى يزيد الانتاج الزراعى ويزيد عدد المنتفعين من الرزاعة والمدافعين عنها .

٢- تحسين حالة سكان الريف بوجه عام ، سواء أكانوا من الملاك أم

المستأجرين أم العمال ، لكى يقبل السكان الزائدون عن حاجة المدن على المهاجرة الى اريف .

أ- تشجيع الملكية الصغيرة :

يعتبر تشجيع املكية الصغيرة فى طليعة طرق علاج الزراعة فى انجلترا نظراً لما لطغيان الملكية الكبيرة من الأضرار العديدة التى سبقت الإشارة إليها . ولا ريب فى ان الملكية قد نمت فى انجلترا فى اوخر القرن الثامن عشر بسبب توجية رؤوس الأموالالكبيرة الى الزراعة والتوسع فى إقامة الاسيجة، حتى اضطر المالك الصغير الى بيع ارضة تدريجياً والانسحاب من الزراعة . غير ان بقاء الملكية الكبيرة حتى اليوم على الرغم من اضمحلال الزراعة والمحاولات الكثيرة التى قامت لتقسيم تلك الملكيات وإقامة الملكيات الصغيرة على انقاضها ، يرجع الى نظام الوراثة المتبع فى انجلترا والذى يمتاز بامرين وهما :

١- وراثة الولد الأكبر.

٢- الوراثة الموقوفة.

وقد يبدو لأول وهلة ان حصر الوراثة فى الولد الاكبر لا يتفق مع العدالة فى شئ لانه لا يساوى بين الاخوزة فيحرم الصغار منهم من نصيبهم العادل من تركة والديهم . ولكن الشعب البريطانى لا يرى ذلك لاعتقاده ان صغار الاخوة يحصلون على نصيبهم من الميراث اثناء حياة والديهم، فيكونون موضع عنايتهم الفائقة لكى تتم تربيتهم وإعدادهم للحياة على أحسن وجه. وكثيراً ما يكونون اسعد حظاً من اخيهم الاكبر الذى يضطر الى تخصيص حياته لرعاية التركة والمحافظة عليها وعلى سمعة الأسرة التى يحمل اسمها، وليس ذلك بالأمر الهين فى الازمنة الحديثة . وفضلاً عن ذلك فان صغار الاخوة ينشأون وهم لا ينتظرون شيئاً من الميراث، ولذا

لا يشعرون بأى حيف يحيق بهم عند حرمانهم منه . ويرى الشعب البريطانى فضلاً عن ذلك أن اتباع هذا النظام يعود عليه بفائدتين عظيمتيم وهما :

١- استقرار المجتمع لاحتفاظ الاسرات الكبيرة بأملاكها وتقاليدها ومكانتها ، بدلاً من أن تضمحل وتندثر تدريجياً بس تقسيم املاكها بمرور الاجيال . أى هذا النظام يمنع الاسرات الغنية من ان تفتقر ، فى حين أنه لا يمنع الاسرات الفقيرة من ان تغتنى .

٢- تكون الاسشرات الكبيرة انموذجاً حسناً للمجتمع فى الأخلاق والعادات والتقاليد، لما جبل عليه الفقير والجاهل من حب الاقتداء بالغنى والمتعلم . ولاريب فى ان من يرث اسم اسرة كبيرة واملاكها الواسعة يشعر بان عليه مسئو لية خطيرة نحو الأجيال السابقة واللاحقة ، لأنة إذا أساء التصرف فأنه لا يسعئ إلى نفسة فحسب بل إلى الأ سر بأ جمعها، كما أنة يشعر بأن سمعة الأسرة و ثروتها أمانة فى عنقه ، ويجب عليه أن يتركها سليمة من كل شائبة لمن يرثه من بعدة .

وتصعب البالغة فى تقدير الفوائد التى تعود على المجتمع من اقتدائه فى الحياة الخاصة والعا مة با لمثل العليا التى تنطبق بها الاسرات التاريخية الكبيرة . ولعل ذلك هو السر فى شدة تمسك الانجليز بالتقاليد ، وقلة مافى أعمالهم العامة من النقائض التى لا تخلو منها دولة أخرى ، وكذلك اهتمام الراى العام فى انجلترا اهتماماً لا مثيل له فى بقية الدول بحياة الأسرات الكبيرة وأعمالها ، وذلك مع شدة تمسكه بالديموقراطية واعتقاده بمبادئ المساواة بين الأفراد .

ويتضح من ذلك أن نظام وراثة الولد الاكبر لا يشمل سوى المحاسن فى نظر الشع البريطانى ولذا لا يرجى تغييره فى المستقبل . اما نظام الوراثة الموقوفة فقد كان محل انتقاد شديد فى الازمنة الحديثة لأنه يدفع إلى الجمود

ويمنع إحياء الملكية الصغيرة . ويقضى هذا النظام بمنع الوارث من انقاص التركة سواء بالبيع او التنازل فيصبح استثمارها وقفاً عليه طول حياته ثم تنتقل التركة من بعده كاملة الى خلفه وهلم جراً. ولذا كان الملاك محرمين من التصرف فى املاكهم. وكان من المتعذر إحياء الملكية الصغيرة .

وقد اصدرت الحكومة سنة ١٨٨٢ قانوناً بالغاء الوراثة الموقوفة ، وجعلت من حق المالك ان يتصرف كما يشاء فى ملكه . ومع ذلك فان الملاك بعد ان تحرروا فى تصرفهم من الوجهة القانونية ، ظلوا مقيدين بقيود العرف الشديدة واحجموا عن بيع املاكهم لاعتقادهم أن نظام الوراثة الموقوفة من القواعد الاجتماعية التى لا يصح تغييرها ، وأن المالك إذا باع جزءاً من ملكه فان ذلك يعتبر خيانة للعهد ويعرضه لاحتقار المجتمع .

قانون الملكية الصغيرة :

لهذا اقدمت الحكومة سنة ١٨٩٢ على تشجيع الملكية الصغيرة بطريقة مباشرة باصدار قانون الملكية الصغيرة ، وقضى هذا القانون بأن من حق مجالس المديريات ان تفترض من الحكومة المبالغ اللازمة لشراء الأراضى من كبار الملاك ، تقسيمها إلى أجزاء لا تزيد مساحة كل منها على ٥٠ فداناً ، ويبيع تلك الأجزاء للجمهور ، على أن يدفع المشترى خمس الثمن فوراً ، والباقى على قيطين فى كل سنة لمدة لا تزيد على خمسين سنة إلا إذا رأى المجلس أن ينزل عن ربع الثمن فى مقابل حصوله على ايجار سنوى معين من المشترى .

وقد كان منتظراً أن يؤدى هذا القانون الى زيادة الملكية الصغيرة فى انجلترا ، ولكنه كان قليل الفائدة بدليل انه لم يعمل به حتى سنة ١٩٠٨ إلا فى مساحة لا تزيد على ٨٥٠ فداناً . ويرجع فشل هذا القانون الى رفض

كار الملاك بيع اراضيهم ، وإلى احجام الجمهور عن شراء على الرغم من شهولة الشروط الخاصة سداد الثمن ، وذلك نظراً لما تستلزمة الزراعة وإعداد الارض لها من المصروفات الكثيرة التى لا تتوافر عادة عند صغار المزارعين .

ولهذا عمدت الحكومة سنة ١٩٠٧ الى تعديل قانون الملكية الصغيرة تعديلاً جوهرياً على النحو الآتى:

١- أصبح من حق مجالس المديريات ان تنزع ملكية الاراضى اللازمة لتنفيذ ذلك القانون ، سواء اراضى اصحابها بذلك ام لا ، على أن تدفع لهم السعر القائم وقتئذ.

٢- تعمل المجالس بعد تجزئة الأراضى على إعدادها للزراعة ، باقامة الاسيجة حولها ومد الطرق فيها ، وتوفير المياه وتحسين وسائل الصرف، وتشييد المبانى اللازمة الخ ، وذلك لكيلا يحتمل صغار الملاك المصروفات الكبيرة التى تستلزمها تلك الاعمال الضرورية .

٣- تضاف مصاريف إعداد الارض للزراعة على الثمن الأصلى، ثم تقوم المجالس ببيع الاراضى أو تاجيرها للأفراد او الجمعيات التعاونية او الهيئات التى تتكون بغرض تشجيع الملكية الصغيرة .

٤- تبقى إجراءات سداد الثمن كما كانت عليه فى القانون الأول.

وقد اثمرت تلك التعديلات الهامة نتائج كبيرة ، فاستولت مجالس المديريات حتى سنة ١٩١٤ على مساحة قدرها ٧٨٢.٢٨٦ فداناً ، وقسمتها ٤٦.٦٦٠ مزارع و ٩٦ جمعية تعاونية . غير أن اهم ما يلفت النظر ان الراغبين فى الشراء كانوا لا يزيدون عن ٢.٥% من المجموع . أما الباقون فكانوا يفضلون الايجار ويرجع ذلك إلى قلة رؤوس الاموال عند اكثر الراغبين فى الاشتغال بالزراعة ، والى تعدد النفقات التى يستلزمها الابتداء فى الأعمال

الزراعية كشراء المواشى والآلات والبذور والاسمدة الخ . كما ان شراء مساحة صغيرة من الارض يستلزم حبس راس المال كبير يصح استخدامه فى استئجار مساحة واسعة من الارض والانتفاع من ارباحها . وفضلاً عن ذلك فان ايجار الارض من الحكومة اشتمل على كل ميزات الملكية ، من حيث الاستقرار وضمان استثمار الارض مدة طويلة ، بل أنه كان افضل من الملكية ، بسبب سهولة الانسحاب من الزراعة دون التعرض لخسائر فادحة .

ويتبين من ذلك أن قانون الملكية الصغيرة لم ينجح فى زيادة الملكية الصغيرة بقدر نجاحة فى زيادة عدد صغار المزارعين وزيادة الانتاج الزراعى تبعاً لذلك . غير أنه يصعب تقدير نتائج ذلك القانون من حيث تخفيف ازدحام السكان فى المدن وتشجيع بعضهم على المهاجرة الى الريف ، لان من تذوق حياة المدن لاستسي الاقامة فى الريف، ولان الاستغال بالزراعة يتطلب معلومات فنية دقيقة وراس مال وفير ، ولاريب فى صعوبة تحقيق هذين الشرطين فى فريق السكان الذى كان مرجوا إقباله على المهاجرة من المدن أو الى المستعمرات ، لأنهم اصبحوا قادرين على تحسين حالتهم المادية ، والحصول على مانصبو اليه نفوسهم من الاستقلال فى العمل وزيادة الدخل ، دون ان يضطروا الى الرحيا عن بيئتهم ووطنهم .

تحسين حالة سكان الريف سواء اكانوا من صغار الملاك أم المستأجرين أم العمال وسائل كثيرة تجمل شرحها فيما يأتى:

التعاون الزراعى :

ترمى جمعيات التعاون الزراعى الى خدمة أعضائها وتوفير سبل الكسب لهم ، لكى يتمتعوا بكثير من الفواغئد الاقتصادية التى يعجزون عن الحصول على مثلها بمفردهم ، إذ بواسطتها يستطيعون شراء ما يحتاجون اليه

بأسعار الجملة المنخفضة ، وبيع مالديهم من الغلات بأسعار مرتفعة ، كما يمكنهم ان يستخدموا الآلات والماشية بأجر زهيد ، وأن ينعموا مزايا التعاون العديدة . ولذا كانت الجمعيات التعاونية اكر نصير للمالك الصغير لانها تجعله قادراً على احتمال منافسة المالك الكبير ، وتسمح له الانتفاع ببعض النعم الكثيرة التى ينعم بها المزارع الغنى .

وكان نظام التعاون معروفاً فى انجلترا منذ اوائل القرن التاسع عشر، غير أنه كان اكثر ظهوراً فى ميدان الصناعة والتجارة منه فى ميدان الزراعة ، بدليل أن عدد الجمعيات التعاونية الزراعية فى انجلترا وويلز سنة ١٩٣٩ كان أقل كثيراً بالنسبة لمجموع السكان منه فى فرنسا وألمانيا والدانيمر ، ومازالت انجلترا فى حاجة الى بذل مجهود كبير لكى ينتشر فيها نظام التعاون وتعم فوائده صغار المزارعين .

ويعلل عدم نجاح نظام التعاون الزراعى فى انجلترا بقلة عدد الأفراد المنتفعين منه ، وهم صغار الملاك والمتسأجرين ، وجهلهم فوائد التعاون ، وكذلك بعدم تشجيع الحكومة لحركة التعاون الزراعى تشجيعاً كافياً كنشر دعاية واسعة لها ، أو منح الجمعيات التعاونية ما احتاجت اليه من التسهيلات المالية ، ويرجع كل ذلك الى المكانه اثانوية التى شغلتها الزراعة فى انجلترا منذ منتصف القرن الماضى ، وفضلاً عن هذا فان ما جبل عليه الشعب البريطانى ، لا سيما سكان الريف ، من شدة التمسك بالقديم والاعتداد بروح الفردية والاستقلال فى العمل ، لم يكن من العوامل المشجعة على نجاح نظام التعاون .

ولا ريب فى أنه إذا تمكنت انجلترا من تذليل تلك العقبات ، استطاعت ان تؤدى إلى الزراعة خدمات جليلة ، وجنت ما جنته الدول الأوربية الاخرى من فوائد التعاون .

التسليف الزراعى :

نظراً لكثرة ما يستلزمة الاشتغال بالزراعة من نفقات كثيرة ومستمرة، كان صغار الملاك والمزارعين مهددين دائما بالوقوع فى حبائل المرابين بسبب قلة رؤوس اموالهم واضطرارهم الى الاستدانه ، وكثيراً ما ينتهى بهم الأمر الى العجز عن السداد وضياع أملاكهم تبعاً لذلك. ولهذا كان تنظيم التسليف الزراعى بغرض مساعدة صغار المزارعين على الحصول على ما يحتاجون اليه من القروض بأسهل الشروط ، من أجل الخدمات التى تقوم بها الحكومة للزراعة .

وقد بقيت انجلترا فى هذا الميدان ، كما فى ميدان التعاون، اكثر تاخراً من دول اوربا الغربية ، بل من ارلندة نفسها . ويرجع ذلك التأخر إلى نفس الأسباب التى يعزى إليها تأخر نظام التعاون فى انجلترا ، ويضاف إليها قيام العقيدة عند صغار المزارعين بأن الاقتراض من البنوك يعتبر من الأعمال الجائوة والمفيدة للمشتغل بالصناعة او التجارة، ولكنه لا يتفق مع كرامه المزارع ، لان هذا الخير من طبقة الملاك التى يفترض فيها اليسار وسعة العيش ، فاذا احتاج المالك الصغير إلى المال لم يرغب فى الاعلان عن تلك الحاجة باقتراض من البنوك ، فضل الاقتراض خلسة من بعض الأفراد ، ولو كان ذلك بشرط فادحة ، او عمد الى بيع محصوله قبل أن يتم نموه ، وهو فى كلتا الحالتين يحصل على ما يريد من المال ويحفظ كرامته فى بيئتة وان احتمل خسائر نقدية كبيرة .

ولذا تطلب تنظيم التسليف الزراعى حتى الآن مجهوداً كبيراً لكى تتغير عقلية صغار الملاك ويمتنعوا عن إلحاق الضرر بأنفسهم بتفضيل الاقتراض الخفى من الأفراد بدلا من الاقتراض العلنى من البنوك ، ويروا أن الاقتراض ليس من الأعمال الشائنة ، بل أنه الاساس الذى تقوم عليه حياة العالم

الاقتصادى فى الوقت الحاضر .

التعليم الزراعى :

ان خدمات العلم للزراعة لا تقل فى جلالها وخطورتها عن خدماته للصناعة، الا أنها أقل ظهوراً واعلاناً عن نفسها . فان مكافحة الآفات النباتية والامراض الحيوانية ، وتنويع الانتاج الزراعى وتحسين البذور والاسمدة ، واستخدام الآلات وتقدم وسائل النقل الخ ، يعتبر من ثمرات العلم الحديث التى افادت جميع الاقاليم الزراعية ، وزادت فى ثروة المزارع ورفعت أسعار املاكه وغلاته وفتحت أمامه أسواق العالم أجمع، ولكنها مع ذلك لا تبهر النظر وتثير الاعجاب كخدمات العلم للصناعة وما انتجته من كهرباء وسارات وطيارات ، وغير ذلك من معجزات المخترعات الحديثة . هذا فضلاً عن أن التجارب العلمية الزراعية تختلف كثيراً عن التجارب الصناعية بسب اعتمادها على الظروف الطبيعية التى لا قبل للانسان بطبطها او تعديلها كالمناخ والتربة، ولذا كانت بطيئة وكثيرة التعرض للفشل، مما يحمل الكثيرين على التشكك فى قيمتها ، او التسرع فى الحكم بعدم فائدتها. ونجم عن ذلك انتشار العقيدة فى الدول الزراعية القيديمة بأن ممارسة الزراعة علمياً فى الحقول هى المدرسة الوحيدة التى يصح أن يتخرج منها المزارع ، وبقى تقدير تلك الدول للعلم والعلماء أقل كثيراً من تقدير الدول الصناعية لهم .

وقد ظل التعليم الزراعى فى انجلترا اقل تقدماً وانتشاراً منه فى سائر دول اوربا الغربية بسبب نظام اللامركزية الذى اتبعته انجلترا فى التعليم كما فى سائر فروع الحياة العامة ، ومنذ انشاء وزارة الزراعة سنة ١٨٨٩ صار من واجبها الاشراف على التعليم الزراعى العالى، وتشجيع الأبحاث الزراعية الفنية التى تقوم بها هيئات متعددة فى نواحى البلاد المختلفة، فى حين أن وزارة المعارف ولجان التعليم فى مجالس المديريات عنيت بالاشراف على التعليم

الزراعى فى المدارس الالزامية والابتدائية . غير أن الاقبال على التعليم الزراعى مازال ضئيلاً بالنسة اليه فى بقية النواحى الاخرى من التعليم.

النقابات الزراعية :

تختلف النقابات الزراعية اختلافاً كبيراً عن الجمعيات التعاونية فى أنها تعمل للدفاع عن مصالح اعضائها كما تفعل نقابات العمال الاخرى ، اما الجمعيات التعاونية فهى مجرد شركات تجارية تتكون لخدمة اعضائها فى أعمالهم التجارية دون غيرها .

ونظراً لان اكثرية سكان الريف تتألف من العمال الزراعيين وجب أن يكون لهم نصيب من وسائل اصلاح الزراعة فى انجلترا ، لكى تتحسن حالهم ويزيد عددهم بانضمام عمال المدن الزائدين عن حاجتها اليهم . وعلى الرغم من أن العمال الزراعيين أكثر عدداً من العمال المشتغلين بأية صناعة أخرى ، فقد ظلوا اقل طبقات العمال اجوراً واطولهم عملا واشقاهم حظاً، بسبب ضعف اتحادهم ، لان طبيعة العمل الزراعى والحياة الريفية تحول دون كثرة الاختلاط وتبادل الرأى وتوحيد الصفوف .

وقد كان فى مقدور الحكومة ان تتقدم لمساعدة العمال الزراعيين بطريقة مباشرة كتحديد ساعات عملهم وتعيين النهايات الصغرى لاجورهم الخ ، ولكنها لو فعلت ذلك لتعرضت لمقت الملاك والمتسأجرين من جهة ، ولاعطت العمال من جهة أخرى منحاً كثيرة لا يمكنهم تقديرها والمحافظة عليها لانهم لم يكتسبوها بكفاحهم . ولهذا كانت الطريقة المثلى لتحسين حالة العمال الزراعيين هى تشجعهم على الاقتداء بالعمال فى المدن ، وبهذا يمهدون الطريق للاصلاح بتوحيد الكلمة بينهم وتكوين النقابات الزراعية التى تضم شملهم .

وقد تكون "الاتحاد الوطنى لنقابات العمال الزراعيين" سنة ١٩٠٦

وانتشرت فروعه فى أغلب أقاليم انجلترا الزراعية ، وانضم تحت لوائه ارقى العناصر بين العمال الزراعيين ، فصار الجو مهيأ لتحسين حالة تلك الطبقة الكبيرة وتقليل البون الشائع بينهما وبين طبقة العمال فى المدن الصناعية .

تحسين الحياة الريفية :

ان مشكلة نزوح السكان من الريف الى المدن ليست مقصورة على انجلترا وحدها ، بل هى مشكلة عالمية لم تنج منها دولة من الدول . ولذا نجد أ خمس سكان استراليا مثلا يقنطون المدن مع أنها كبقية الدول المستعمرة حديثاً تحتاج قبل كل شئ الى استثمار اراضيها الزراعية الواسعة ، ويجب ان يزيد فيها سكان الريف على سكان المدن ، نظراً لأن المدن اسواق فى الحقيقة ، ولا معنى لوجود الأسواق إلا إذا توافرت السلع التى تباع فيها . ولا ريب فى أن نزوح السكان من الريف الى المدن يعتبر من اكبر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة ، لما يسببه من اختلال التوازن ، ومن المصاعب العديدة التى تنجم عن زيادة سكان المدن وقلة سكان الريف عن الحاجة .

وترجع تلك المشكلة العالمية الى ما جل عليه الانسان من الألفة وحب الاختلاط بغيره ، والى ما تشمله المدن من المزايا العديدة التى يحرم منها سكان الريف ، كتوافر الحاجيات والكماليات ، وارتفاع اجور العمال وتعدد سبل الرزق ، وما خلقته المدينة الحديثة من النعم الكثيرة ، كالمياه الصالحة ، للشرب والمساكن الصحية ، وطرق الإضاءة القوية ، ولا يرجى وقوف تيار المهاجرة من الريف الى المدن الا اذا قل الاختلاف العظيم بينهما فى لوازم الحياة المتمدينة ، فاذا تم ذلك اصبح سكان الريف لا يشعرون بأنهم فى منفى الحضارة ، وصارت الحياة الريفية افضل من وجوه عديدة من حياة المدن لكونها ادعى للصحة وهدوء الاعصاب ، ولتوافر المأكولات الجيدة فيها ورخصها .

وقد نجحت انجلترا نجاحاً كبيراً فى الازمنة الحديثة فى تحسين الحياة الريفية فيها بتسهيل المواصلات بين الريف والمدن ، والتوسع فى استخدام الكهراء بأسعار منخفضة ، وتوفير المياه النقية والوائل الصحية المتعددة ، حتى صارت أغلب قراها ناعمة بما كانت المدن الكبيرة مفتقرة اليه منذ زمن قصير . ولا جرم أن ذلك قد ساعد على احتفاظ الريف بسكانه وعلى تقليل الازدحام فى المدن بسبب ميل الكثيرين من اهلها الى الاقامة فى الضواحى الريفية حيث يجمعون فيها بين نعم الحياة الريفية والحضرية فى ان واحد .

تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسية :

لم تكن وسائل علاج الزراعة التى سبق بيانها محل اختلاف كبير فى الآراء بسبب وضوح فوائدها العظيمة للزراعة فى انجلترا ، غير أن تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسية كان مثيراً للمناقشات العنيفة والاختلافات الشديدة بين الاحزا السياسية كما يتبين مما يلى:

- رأى حزب العمال :

تتألف اكثرية حزب العمال من سكان المدن الصناعية ، ولذا كانت عناية هذا الحز بشئون الزراعية اقل كثيراً من عنايته بشئون الصناعة والتجارة ، ومع ذلك فان له سياسة زراعية واضحة ، تمتاز بما امتازت به بقية نواحى سياسته من حيث نزعتها الاشتراكية . وتتلخص تلك السياسة فى ضرورة الغاء الملكية الفردية ، واستيلاء الحكوقمة على جميع أراضى الدولة بعد تعويض الملاك عما يفقدنه بسبب ذلك .

وعلى الرغم من غرابة هذا الراى وشدة مخالفته للمبادئ المشروعة والمألوفة ، فانه يستند الى دعائم قانونية وتاريخية قوية . إذ أن القانون يعترف للحكومة بحق أولى على الملكيات وعلى ثروة الافراد بل اجسامهم ، دليل

استيلائها على ثروة بعض الناس او مصادرتها ، وحق التجنيد العام ، هذا فضلاً عن أن من حق الحكومة ان تنزع ماتشاء من املاك الافراد للمصحة العامة ، او لجباية ما تقرره من الضرائب على تلك الاملاك اذا تعذر جمعها بالوسائل الاخرى . أما من الوجهة التاريخية فقد كان كثير من الملوك يتصرفون فى اراضى الدولة بل فى سكانها تصرف المالك فى ملكه ، بدليل ما حدث فى القطر المصرى منذ ١٣٠ سنة ، اذ كانت جميع الاراضى تابعة لمحمد على باشا.

ويرى حزب العمال أنه لو نفذت سياسته لجنت انجترا الفوائد الآتية:

١- زيادة الانتاج الزراعى ، لما للحكومة من القمدرة الفنية والمالية على زراعة جميع الأراضى واستثمارها على أحسن وجه .

٢- زيادة العدالة فى توزيع الثروة الاهلية ، لأن الأرباح الناتجة عن استثمار الارض تزيد ايراد الحكومة وتساعد على تخفيض الضرائب العامة ، بدلاً من بقاء تلك الارباح مقصورة على افراد قليلين هم الملاك .

٣- زيادة تنظيم الانتاج الزراعى ، لكى يتحقق مبدأ الاستقلال الاقتصادى بأجلى معاينة ، لأن الحكومة تصبح قادرة على تحديد انواع الغلات ومقدارها بحسب حاجة البلاد ، وبذا تنتج كل الغلات التى تسمح الظروف الطبيعية بإنتاجها فى اراضيها ، بدلاً من نظام الانتاج الحالى حيث لا يتوقف تعيين انواع الغلات المزروعة ومقدارها على حاجة البلاد بل على مستوى الاسعار وما تدره من الأرباح على المزارعين.

غير أن سياسة حزب العمال الزراعية التى سبق بيانها لا تلقى قبولاً كبيراً نظرة لقوة روح الملكية الفردية فى الشعب البريطانى ولان اهتمام العمال بشئون الصناعة والتجارة يفوق اهتمامهم بشئون الزراعة ، وعلى ذلك لا ينتظر أن يقدم العمال على تنفيذ سياستهم الزراعية إلا بعد سنوات عديدة عندما يتم

لهم تنفيذ سياستهم الاشتراكية فى بقية نواحى النشاط الاقتصادى فى بلادهم . ويستدل على ذلك من أن حزب العمال بعد أن انتصر فى الانتخابات النيابية سنة ١٩٤٥ واطلقت يده مرة فى حكومة البلاد مستنداً الى اغلبية برلمانية كبيرة اقتصر حتى الان على تنفيذ سياسة امتلاك الدولة لمناجم الفحم والسكك الحديدية والصمارف المالية ، ولكنه لم يقدر على تغيير نظام الملكية الزراعية ، بل انه اكتفى بتشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل الاقتصادية العادية ، كتوفير الأيدى العاملة فى الريف وتثبيت أسعار الغلات الزراعية ، وكان ذلك بمثابة اعتراف بأن سياسة الحزب الاشتراكية بازار الزراعة مازلت سياسة نظرية ، لا يرجى تطبيقها فى المستقبل القريب.

– رأى حزب المحافظين :

يزيد اهتمام حز المحافظين بشئون الزراعة عن اهتمام بقية الأحزاب البريطانية ، لانه منذ نشأته كان ممثلاً لكبار الملاك والطبقات الغنية فى المجتمع . وقد تمكن هذا الحزب فى سنة ١٨١٥ من إصدار قوانين القمح والعمل بها لمصلحة المزارعين ، على الرغم من معارضة بقية السكان ، غير ان اطراد تقدم الصناعة فى انجلترا واحتشاد السكان فى المدن أدى الى تزايد قوة حزبى الأحرار والعمال الممثلين لسكان المدن سواء أكانوا من أصحاب رؤوس الأموال ام من العمال. فلما الغيت قوانين القمح سنة ١٨٤٦، كان ذلك ايذاناً بانتصار الصناعة على الزراعة ، واستمرت تلك الحالة حتى ظهر اضمحلال الزراعة فى اواخر القرن الماضى ، واخذ يتزايد حتى اصبح ضرره غير مقصور على طبقة المزارعين وحدهم بل مهدداً للبلاد بأجمعها . وعندئذ اشتد اهتمام المحافظين بالدفاع عن الزراعة والعمل على حمايتها من المنافسة الاجنبية ومما زاد فى قوة حجتهم فى ذلك الوقت ان جميع دول اوربا الغربية سبقت انجلرتا الى اتباع سياسة الحماية الجمركية ، لمنع الزراعة فيها من أن تصاب بالاضمحلال الذى حل بزراعة انجلترا .

وقد اشتدت دعاية المحافظين لسياسة تعديل الجمارك سنة ١٩٠٣ عندما اعلن زعيمهم المستر جوزيف تشمبرلين سياسة التفضيل الامراطورى وتتلخص تلك السياسة فى زيادة الرسوم الجمركية على المصنوعات الواردة إلى انجلترا ، وكذاك على الغلات النباتية والحيوانية التى تنافس الغلات المحلية كالحبوب والدقيق واللحوم ومستخرجات الألبان ، بشرط ان تعامل الغلات الواردة من الامبراطورية معاملة ممتازة ، فتنخفض الرسوم عليها تخفيضاً نسبياً . ورأى المحافظون ان انجلترا لو اتبعت تلك السياسة لجنت الفوائد الآتية:

١- ارتفاع اسعار الغلات الزراعية فى انجلترا ، مما يزيد فى مكاسب المزارعين من الملاك والمستأجرين ،ولذا يقبلون على زيادة الانتاج وتوسيع المساحة المزوعة وتزول كل مظاهر الاضمحلال التى شكت منها انجلترا فى ذلك الوقت .

٢- تحسين حالة العمال الزراعيين بسبب زيادة اجورهم .

٣- رواج المصنوعات البريطانية فى اسواق البلاد الداخلية لعدم تعرضها للمنافسة الاجنبيية ولزيادة القوة الشرائية عند سكان الريف .

٤- زيادة وحدة الامبراطورية البرطانية ومتانتها بسبب لرتباط اجزائها بعضها ببعض بروابط المصلحة المادية المشتركة ، فان تلك الروابط تعتبر بحق أقوى الدعائم لقيام الوحدات السياسية ، وتفوق فى متانتها رابطة الجنس او اللغة او الدين ، او مجرد الاعتماد على القوة الغشومة.

غير ان اعلان سياسة التفضيل الامبراطورية سنة ١٩٣ كان كارثة على حزب المحافظين بسبب ما اثاره من شدة معارضة الرأى العام ، وانتصار حزب الاحرار عليه فى ثلاثة انتخابات نيابية متتالية وكانت اهم وجوه الاعتراض على سياسة التفضيل الامبراطورى ما يأتى:

١- إن تلك السياسة تتعارض مع سياسة حرية التجارة التى اتبعتها انجلترا منذ سنة ١٨٤٦ والتى عادت على البلاد بفوائد جليلة ، دليل أن انجلترا كانت فى اواخر القرن التاسع عشر اغنى دول العالم وارقاها صناعة واوسعها تجارة .

٢- ان الفوائد المرجوة من ارتفاع اسعار الغلات الزراعية سوف تكون مقصورة على اقلية ضئيلة فى الأمة ألا وهى طبقة الملاط ، وذلك على حساب الاكثرية الساحقة من السكان ، لأن المستأجرين سوف يحرمون من نصيبهم من الارباح بسبب ارتفاع ايجار الاراضى تبعاً لارتفاع الأسعار ، كما ان العمال الزراعيين سوف لا ينعمون بزيادة الأجور نظراً لضعف اتحادهم وعجزهم عن تنفيذ طلباتهم ، فى حين أن الاكثرية الساحقة من الأمة التى يتألف منها سكان المدن سوف تضج من الغلاء وتلح فى المطالبة بارتفاع الأجور .

٣- إن ما زعمة المحافظون من زيادة رواج المصنوعات البريطانية فى أسواق انجلترا الداخلية لا يعوض على الصناعة ماتفقده فى الأسواق الخارجية بسبب نقص واردات انجلترا من جهة ، وغلاء المصنوعات البريطانية تبعاً لارتفاع مصاريف انتاجها من جهة اخرى ، وبذا تتعرض انجلترا لخشارة تجارتها الخارجية وهى مصدر حياتها وسبب قوتها وثروتها .

على ان المحافظون عرفوا كيف يستفيدون من ظروف الحرب الكرى الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية التى أتت بعدها . فعمدت انجلترا إبان الحرب الى حماية بعض مصنوعاتها ومزروعاتها ، كما أن الزراعة تحسنت من تلقاء نفسها بسبب قلة الواردات الاجنبية فى تلك السنوات العصيبة . ولم تمض مدة طويلة بعد انتهاء الحرب حتى ظهرت الأزمة العالمية التى كانت انجلترا اسبق الدول شعوراً بها واشدها تألماً منها لسببين :

(الأول) اعتمادها اكثر من الدول على التجارة الخارجية التى تعطلت تدريجياً بسبب الازمة .

(ثانياً) اتباعها دون غيرها من الدول العظمى لسياسة حرية التجارة وذلا لقيت مصنوعاتها كمزروعاتها منافسة شديدة فى اسواق انجلترا الداخلية ولهذا اصبحت الرغبة فى اتباع سياسة التفضيل الامبراطورى شبه اجماعيةفى انجلترا ، لأن صناعة انجلترا بعد أن فقدت اغلب اسواقها الخارجية صارت اكثر حاجة الى الاسواق الداخلية ، وكانت لا تقل عن الزراعة رغبة فى الحماية من المنافسة الاجنبية . وقد نتج عن ذلك التغير العظيم فى الرأى العام البريطانى بازاء السياسة الجمركية ، أن عظم نفوذ حزب المحافظين منذ استداد الازمة الاقتصادية سنة ١٩٢٩، بدر ما ضعف نفوذ حزب الاحرار ، واصبح نفوذ الحزبين فى انجلرتا على عكس ماكان عليه قبيل الحر.

وبذلك انضمت انجلرتا الى بقية دول العالم المتبعة للحماية الجمركية، ومع أن هذه السياسة رمت فى بادئ الامر الى مساعدة الزراعة ، ولقيت معارضة شديدة من المشتغلين بالصناعة ، فانها بعد تنفيذها عادت بالفائدة على الصناعة اكثر من الزراعة ، كما افادت الامبارطورية اكثر مما افادت انجلترا، وذلك لسببين:

١- إن اهم ما تستورده انجلترا من الامبارطورية هى الغلات الزراعية والحيوانية ونظراً لمعاملة تلك الواردات معاملة ممتازة ، فانها تنافس انتاج انجلترا الزراعى منافسة جديدة . فبقيت الزراعة فى انجلرتا معرضة للمنافسة فى حين أن الصناعة تنعم بخلو الأسواق الداخلية من تلك المنافسة.

٢- ترغب اغل الممتلكات المستقلة فى تشجيع الصناعات الناشئة فيها ولذا نتمسك باتباع الحماية الجمركية الشديدة ولا تميل الى معاملة المصنواعات الواردة اليها من انجلترا بمثل المعاملة الممتازة التى تعامل بها صارداتها الى انجلترا.

– رأى حزب الأحرار:

كانت عناية حزب الأحرار بشئون الصناعة اكثر دائماً من عنايته بشئون الزراعة ، بدليل تمسكه بسياسة حرية التجارة التى تعتبر من أهم مبادئه غير أن شدة معارضته لسياسة التفضيل الامبراطورى منذ اعلانها سنة ١٩٠٣ واحتلاله لمقاعد الحكم فى انجلترا عقب ذلك لمدة طوية ، اضطره الى تغيير موقفه السلبى ازاء الزراعة ، والى العمل على الأخذ بناصرها بعد اذ اصبح الامر لا يحتمل التأخير ، وذلك الكي يبين للرأى العام مقدرته على انعاش الزراعة دون حاجة الى اتباع سياسة المحافظين البغيضة.

وقد امتاز حزب الاحرار على غيرة من الاحزاب البريطانية بأنه كان أول من عالج مشكلة الزراعة فى البلاد علاجاً جدياً وحاول تنفيذ سياسة اصلاحية معينة ، فى حين أن سياسشة المحافظين لم تنفذ إلا حديثاً، أما سياسة العمال فانها لاتزال فى عالم النظريات . وقد كانت اكبر شخصية فى وزارة الاحرار سنة ١٩١٢ هى شخصية وزير المالية مسترلويد جورج الذى كان شديد العناية بالزراعة ، ولذا انشأ فى ذلك العام لجنة لدراسة الشئون الزراعية من جميع نواحيها المتعددة كحالة العمال واجورهم وساعات عملهم ونظام الملكية والايجار الخ . وكان التقرير المسهب الذى اصدرته تلك اللجنة سنة ١٩١٣ أساساً للمقترحات والقوانين التى ظهرت لاصلاح الزراعة فيما بعد .

وكانت سياسة الاحرار ترمى الى غرضين :

(الأول) تحسين حالة سكان الريف .

(الثانى) زيادة الانتاج الزراعى.

وكان الحزب يرى تحقيق الغرض الأول بواسطة اجراءات إدارية سريعة

ومباشـــرة ، أمـــا الغـــرض الثـــانى فكـــان المنتظـــر ان يتحقـــق تـــدريجياً كنتيجـة غيـر مباشـرة لتحسـين حالـة سـكان الريـف . ولهـذا تقـدم الاحـرار بالاقتراحات الاتية:

١- انشاء وزارة جديدة تسمى وزارة الاراضى للاشراف على جميع اراضى الدولة ســواء أكانــت فــى الريــف ام المــدن ، ويكــون لتلــك الــوزارة فــروع فى الاقاليم الريفية تملك حق شراء الاراضى (بالاثمان التى تحددها هى) لكى تتمكن من تشجيع الملكية الصغيرة واصلاح الاراضى البور والعمل على انشاء الغابات ، كما يكون لها سطلة التدخل لحل ما ينشأ بين العمال والملاك من المشاكل ، ولمساعدة المستأجرين على الحصول على تعويض مالى فى مقابل ما يدخلونه من اصلاحات فى الاراضى التى يستأجرونها ، وكذلك لتحديد مبالغ إيجار الاراضى فى ظروف معينة .

٢- تصدر الحكومة التشريع اللازم لمساعدة العمال الزراعيين ، وذلك لتحديد نهايات عظمى لساعات عملهم ، ونهايات صغرى لاجورهم ، على أن تختلف النهايات الصغرى للأجور بين منطقة وأخرى بحسب اختلاف اسعار المعيشة فى كل منها.

٣- تعنى الحكومة ببحث مشكلة المساكن الريفية لتعمل على سد ما يظهر فيها من نقص فى العدد او فى صلاحيتها للمعيشة فيها ، وتقوم بانشاء عدد كبير من تلك المساكن قصد تأجيرها للعمال بأجور تتفق مع مقدرتهم المالية.

وفضلاً عن ذلك فان الاحرار عملوا على زيادة الانتاج الزراعى وزيادة الملكية الصغيرة ، بأن فرضوا سنة ١٩١٠ على الاراضى المهملة والقليلة الانتاج ضرائب أعلى من الضرائب المقروضة على الاراضى المعتنى بها والكثيرة الانتاج ، وذلك بغرض معاقبة المالك الكبير الذى يهمل استثمار كل

اراضيه لكى يضطر الى زيادة العناية بها أو الى بيعها .

وقد اثارت اقتراحات الاحرار اهتمام الرأى العام اهتماماً عظيماً بشئون الزراعة ، غير أن قيام الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ حال دون تنفيذ أغلب تلك الاصلاحات ، ولذا بقى الاختلاف واضحاً بين المحافظين والأحرار بشأن اصلاح الزراعة ، فكان المحافظون يرون اصلاحها بفرض جمركية عالية على الغلات الزراعية الواردة للبلاد ، فى حين أن الاحرار كانوا يرون تحقيق الاصلاح بتعديل نظام ملكية الارض وتحسين حالة العمال الزراعيين .